

**تقرير لجنة الأمم المتحدة المستقلة للتحقيق بشأن العدوان على غزة في سنة
٢٠١٤، يجد معلومات كثيرة تشير إلى ارتكاب كل من إسرائيل والجماعات
المسلحة الفلسطينية جرائم حرب محتملة***
جنيف، ٢٢ / ٦ / ٢٠١٥. [مقتطفات]

جمعت لجنة الأمم المتحدة المستقلة للتحقيق بشأن النزاع في غزة في عام ٢٠١٤ معلومات كثيرة تشير إلى ارتكاب كل من إسرائيل والجماعات المسلحة الفلسطينية لجرائم حرب محتملة.

قالت رئيسة اللجنة القاضية ماري ماكغوان ديفيس في مؤتمر صحفي اليوم: "إن مدى الدمار والمعاناة الإنسانية في قطاع غزة غير مسبوقين، وسيؤثران على الأجيال القادمة"، وأضافت أن "هناك أيضاً خوفاً مستمراً في إسرائيل بين المجتمعات التي تتعرض لتهديد منتظم."

شهدت الأعمال العدائية عام ٢٠١٤ زيادة كبيرة في القوة التدميرية التي استخدمت في قطاع غزة، فقد أطلقت إسرائيل أكثر من ٦٠٠٠ ضربة جوية، وحوالي ٥٠,٠٠٠ قذيفة دبابة ومدفعية، وقد قُتل ١٤٦٢ مدنياً فلسطينياً - ثلثهم أطفال - في العملية التي استمرت ٥١ يوماً. وأطلقت الجماعات المسلحة الفلسطينية ٤٨٨١ صاروخاً، و١٧٥٣ قذيفة هاون باتجاه إسرائيل في تموز / يوليو وآب / أغسطس ٢٠١٤، مما أسفر عن مقتل ٦ مدنيين، وإصابة ١٦٠٠ على الأقل.

قُتل مئات المدنيين الفلسطينيين. لا سيما النساء والأطفال. في منازلهم، ولقد أدلى الناجون بشهادات مفصلة تصف الضربات الجوية التي حوّلت المباني إلى أكوام من التراب والركام في ثوان معدودة. قال أحد أفراد عائلة النجار بعد هجوم على خان يونس يوم ٢٦ تموز / يوليو قتل ١٩ [...]: "استيقظت في المستشفى، وعلمت في وقت لاحق أن أختي وأمي وأطفالي كلهم ماتوا"، وأضاف: "كلنا متنا في ذلك اليوم حتى من بقوا على قيد الحياة."

* المصدر: الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة - مجلس حقوق الإنسان، في الرابط التالي:
<http://www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=16119&LangID=A>

فقدت ١٤٢ عائلة على الأقل ثلاثة من أفرادها أو أكثر في هجوم على مبنى سكني في صيف ٢٠١٤، أدى إلى مقتل ٧٤٢ شخصاً. حقيقة أن إسرائيل لم تعدل ممارستها للضربات الجوية - حتى بعدما اتضحت آثارها الوخيمة على المدنيين - تثير التساؤل عما إذا كان هذا جزءاً من سياسة أوسع وافق عليها - ضمناً على الأقل - أكبر المسؤولين في الحكومة.

تعبّر لجنة التحقيق عن قلقها إزاء استخدام إسرائيل على نطاق واسع للأسلحة تقتل وتصيب في منطقة كبيرة. وعلى الرغم من أن هذه الأسلحة ليست ممنوعة قانوناً، إلا إن استخدامها في مناطق مكتظة بالسكان سيؤدي على الأرجح إلى قتل مقاتلين ومدنيين دون تمييز. وهناك أيضاً على ما يبدو نمط آخر عند إصدار الجيش الإسرائيلي تحذيرات للناس بإخلاء منطقة، ما كان يعتبر بصورة تلقائية أن أي شخص باقٍ [هو] مقاتل، وتجعل هذه الممارسة الهجمات على المدنيين محتملة جداً. قُتل مئات الأشخاص، ودُمرت آلاف المنازل أو أُلغيت أثناء التوغل البري الإسرائيلي في غزة الذي بدأ في منتصف شهر تموز / يوليو ٢٠١٤، وقالت مراكز اتصال الإسعاف أنهم تلقوا نداءات يائسة للمساعدة من الناس في الشجاعية، وقد سمعوا خلالها صراخ أطفال صغار في الخلفية. وقال شاهد عيان في رفح في أوائل آب / أغسطس حيث أطلق الجيش الإسرائيلي عملية كبرى هناك بعد اعتقالهم بأسر أحد جنودهم: "كان هناك انفجار كل عشر ثوان تقريباً." وقالت القاضية ديفيس: "عندما تكون سلامة أحد الجنود الإسرائيلييين في خطر، فإنهم على ما يبدو يضربون بكل القوانين عرض الحائط."

أصابَت الأعمال العدائية أيضاً المدنيين في إسرائيل بقلق بالغ وعطلت حياتهم، وتحدث الشهود الذين يسكنون بالقرب من قطاع غزة عن اضطرابهم لرؤيتهم القصف من نوافذ غرفة جلوسهم، ولكنهم عانوا أيضاً في الوصول إلى ملاجئ الأمان مع أطفالهم في الوقت المناسب عند إطلاق صفارات الإنذار لتحذّرهم من الهجمات القادمة. ويبدو أن الغرض من وراء إطلاق آلاف الصواريخ وقذائف الهاون العشوائي على إسرائيل هو نشر الرعب بين المدنيين هناك. وبالإضافة إلى ذلك اكتشف الجيش الإسرائيلي ١٤ نفقاً تمتد من غزة إلى إسرائيل استخدمت للهجوم على جنوده خلال تلك الفترة. ولقد سببت فكرة الأنفاق صدمة نفسية للمدنيين الإسرائيلييين الذين خشوا من الهجوم عليهم في أي لحظة من قبل مسلحين يخرجون من تحت الأرض.

في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية قُتل ٢٧ فلسطينياً، وجرح ٣٠٢٠ في الفترة ما بين حزيران / يونيو وأب / أغسطس ٢٠١٤. وكان عدد القتلى في هذه الشهور الثلاثة مساوياً لعدد القتلى الإجمالي لعام ٢٠١٣ بأكمله. وتعبّر اللجنة عن قلقها إزاء ما يبدو استخدام قوات الأمن الإسرائيلية المتزايد للذخيرة الحية للسيطرة على التجمعات، ممّا يزيد احتمال الوفاة أو الإصابة الخطيرة.

يسود الإفلات من العقاب على كل المستويات عن الانتهاكات المزعمة التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. ويقول المفوضان إنه "على إسرائيل أن تغيّر سجلها المؤسف في مساءلة المخطئين"، ويضيفان أن "المساءلة على الجانب الفلسطيني أيضاً غير كافية بالمرّة".

تعبّر لجنة التحقيق عن انزعاجها من قرار إسرائيل بغلق تحقيقها الجنائي في قضية قتل أربعة أطفال على الشاطئ في غزة يوم ١٦ تموز / يوليو ٢٠١٤، ولا يبدو أن السلطات الإسرائيلية قد استمعت إلى أقوال الصحفيين الدوليين والعديد من شهود العيان الفلسطينيين، الأمر الذي يثير تساؤلات حول دقة تحقيقاتها.

قام مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بتشكيل اللجنة في شهر أيلول / سبتمبر ٢٠١٤ للتحقيق في كل خروقات القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان الدولي في سياق العمليات العسكرية التي أُجريت الصيف الماضي، وتتكون اللجنة من القاضية ماري ماكغوان ديفيس (الولايات المتحدة الأميركية)، ودكتور دودو ديبين (السنغال).

لم تستجب السلطات الإسرائيلية لطلبات اللجنة المتكررة للحصول على معلومات والإذن بدخول إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة المباشر، إلا إن اللجنة حصلت على شهادات مروعة مباشرة عن طريق سكايب ومؤتمرات الفيديو عن بعد والمقابلات الهاتفية، كما قامت بإجراء مقابلات وجهاً لوجه مع ضحايا وشهود من الضفة الغربية خلال زيارتين إلى الأردن، واستمعت إلى شهادات ضحايا وشهود من إسرائيل سافروا إلى جنيف. وقد أجرت لجنة التحقيق أكثر من ٢٨٠ مقابلة سرية، وتلقّت نحو ٥٠٠ شهادة مكتوبة.

عند نشر التقرير يوم الاثنين قامت رئيسة اللجنة القاضية ديفيس والدكتور ديبين بذكر عدد من الخطوات التي ينبغي على الأطراف والمجتمع الدولي اتخاذها، ومن بينها أنه على الدول أن تدعم وبقوة عمل المحكمة الجنائية الدولية فيما يخص الأرض الفلسطينية المحتلة.

واختتم المفوضان بقولهما: "لقد تأثرنا كثيراً بمعاناة الضحايا الهائلة وقدرتهم على التحمل"، وأضافا: "نأمل فقط أن يسهم تقريرنا حتى ولو بقدر صغير في إنهاء دورة العنف".

من المقرر أن تقوم لجنة التحقيق بتقديم تقريرها رسمياً إلى مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في ٢٩ حزيران / يونيو ٢٠١٥ في جنيف.